

باسمه تعالى

محويه العدالة في توزيع إعانة الطاقة من خلال
تطبيق نموذج *IBT*

تشرين آخر ٢٠٢٤



محويه العدالة في توزيع إعانة الطاقة من خلال تطبيق نموذج IBT

أن مصادر الطاقة مثل الكهرباء و الغاز و البنزين و وقود الديزل من السلع الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، والتي تلعب دوراً في التنمية الاقتصادية و تحقيق الرفاهية و تلبية الاحتياجات اليومية للناس. وتحدد الدول أسعار مصادر الطاقة وفقاً لاعتباراتها التي تتعلق في توفير الطاقة ومستوى دخل المواطنين، وعادة ما تكون مدعومة، وتختلف بين قطاعات الصناعة والمنازل والنقل. تُخصص إعانات الكهرباء والغاز في القطاع الصناعي بسبب دور الطاقة في الإنتاج والحاجة إلى تعزيز قدرة الصناعات المحلية على المنافسة، أما في القطاع المنزلي، فتذهب الإعانات بهدف الحفاظ على مستوى الرفاه الاجتماعي ومنع الظلم والتمييز بين أفراد المجتمع. في الأنظمة التقليدية والبدائية، توزع الإعانة بالتساوي على جميع المستهلكين بغض النظر عن مستوى استهلاكهم، مما يؤدي إلى المستهلكين الذين يستهلكون أكثر يحصلون على إعانات أكبر. هذه الطريقة التقليدية في توزيع الإعانة تؤدي إلى زيادة الظلم، وارتفاع استهلاك مصادر الطاقة، و استياء الفئة ذات الدخل المنخفض، زيادة الاستثمارات في البنية التحتية لتوفير الطاقة، سيسبب تدمير البيئة، بالإضافة إلى تقليل الحافز لتحسين الكفاءة. ومن أجل تحقيق هدفين أساسيين، وهما التوزيع العادل للإعانات وترشيد استهلاك الطاقة، من الضروري تعديل طريقة توزيع إعانات الكهرباء والغاز وجعلها أكثر استهدافاً. بين مختلف القطاعات، تُعتبر استهداف الإعانات في القطاع المنزلي أكثر إلحاحاً للأسباب التالية:

١. استهلاك الطاقة في المنازل لا يخلق قيمة مضافة كما هو الحال في القطاعين الصناعي والنقل، لذلك يُعطى الأولوية للسيطرة على استهلاك الطاقة في هذا القطاع. من الأفضل أن توجه الإعانات نحو القطاعات المنتجة بدلاً من غير المنتجة.

٢. إعانة الطاقة تتيح للمستهلكين المنزليين مرتفعي الاستهلاك وغالباً ما يكونون من ذوي الدخل المرتفع الحصول على إعانات أكبر مقارنة بغيرهم، وهذا يعتبر ظلماً. في الوقت نفسه، وفي نفس الوقت يتمتع هؤلاء المستهلكون بالقدرة على دفع تكاليف أعلى لاستهلاكهم الزائد.

٣. السيطرة على استهلاك الطاقة في القطاع الإنتاجي تتطلب استثمارات كبيرة وتقنيات حديثة، بينما في القطاع المنزلي يمكن خفض الاستهلاك بشكل ملحوظ من خلال تعديل السلوكيات والعادات الهادئة للطاقة أو بإنفاق تكلفة بسيطة.

٤. القطاعات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع البضائع تتميز بتنوع وتعقيد أكبر، ومن وجهة نظر السلطة من المستحيل تطبيق سياسة موحدة على جميع الشركات، فيجب اتباع استراتيجية خاصة لكل صناعة ومنتج. أما في القطاع المنزلي، فيوجد متغيرات أقل، مما يجعل تطبيق سياسه موحدة أمراً أكثر بساطة.

عرف هذا النموذج من التعرفة في العالم باسم نموذج التعرفة التصاعديّة المتزايدة (Increasing Block Tariff) أو اختصاراً (IBT). في نموذج التعرفة IBT، إذا تم تقسيم الاستهلاك إلى عدة شرائح أو كتل وتم تحديد سعر مختلف لكل شريحة، فمن الممكن جعل سعر كل وحدة استهلاك أعلى كلما زاد الاستهلاك. بناءً على ذلك، يجب تحديد "نمط الاستهلاك" لكل مصدر من مصادر الطاقة، وتحديد تعرفة الاستهلاك الزائد عن هذا النمط بالسعر الحر. المقصود بالنمط هو مقدار استهلاك الطاقة الذي يحتاجه معظم المشتركين لتلبية احتياجاتهم، أي يتم تحديده بناءً على

مستوى استهلاك غالبية الناس (حوالي ٦٥% إلى ٨٠% من المشتركين). أما البقية، الذين يشكلون الأقلية، فإن استهلاكهم يتجاوز المستوى العادي في المجتمع.

الميزة الرئيسية لنموذج IBT هي أن التعرفة تزداد بشكل كبير عند تجاوز مستوى الاستهلاك المحدد (النمط المذكور قبلاً)، وخاصة في الشريحة الأخيرة. في هذه الحالة، يتم تحفيز غالبية المشتركين لتعديل نمط استهلاكهم للطاقة، ويتم تمويل دعم الأسر ذات الاستهلاك المنخفض من خلال الغرامات المفروضة على الأسر ذات الاستهلاك المرتفع. في النهاية، لكي يعمل نموذج التعرفة IBT بنجاح، يحتاج إلى تصميم دقيق، وتنفيذ صحيح، وبرامج دعم موجهة للفئات ذات الدخل المحدود.

دراسة تجربة واقعية:

تميز إيران بتنوع جغرافي ومناخي، حيث تشمل مناطق ذات مناخ بارد، معتدل وحار. حتى عام ٢٠١٨، وعلى الرغم من وجود اختلاف في تعريفات الاستهلاك المنزلي حسب المناطق المناخية، كانت فواتير الكهرباء للمشاركين ذوي الاستهلاك المرتفع والمنخفض تُحسب بالتعرفة ذاتها، وكانت نسبة زيادة التعرفة تُطبق سنوياً وبنسبة ثابتة على جميع المشتركين. لأول مرة في عام ٢٠١٩، وبسبب نقص الموارد الحكومية لدفع دعم الكهرباء، تم تعديل نسبة زيادة التعرفة بين المشتركين ذوي الاستهلاك المرتفع وبقية المشتركين. حيث زادت تعرفه المشتركين ذوي الاستهلاك المرتفع بنسبة ٢٣%، بينما زادت تعرفه الآخرين بنسبة ٧%. بعد ملاحظة الآثار الإيجابية لهذه الخطوة، استمرت الإجراءات التكميلية في السنوات اللاحقة. وأخيراً، في عام ٢٠٢١، تم تنفيذ نموذج التعرفة التصاعدي (IBT) للقطاع المنزلي. وخلال الفترة من عام ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٣، تم تكليف وزارة الطاقة بتنفيذ نموذج التعرفة التصاعدي استناداً إلى قوانين الموازنة السنوية، إلى أن أصبح هذا النموذج التزمناً دائماً في إطار قانون إزالة العقبات من تطوير صناعة الكهرباء. الجدول ١ يبين تعرفه المشتركين المنزليين لعامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

جدول ١. حجم التغييرات في القطاع المنزلي في السنوات ٢٠٢١ و ٢٠٢٢

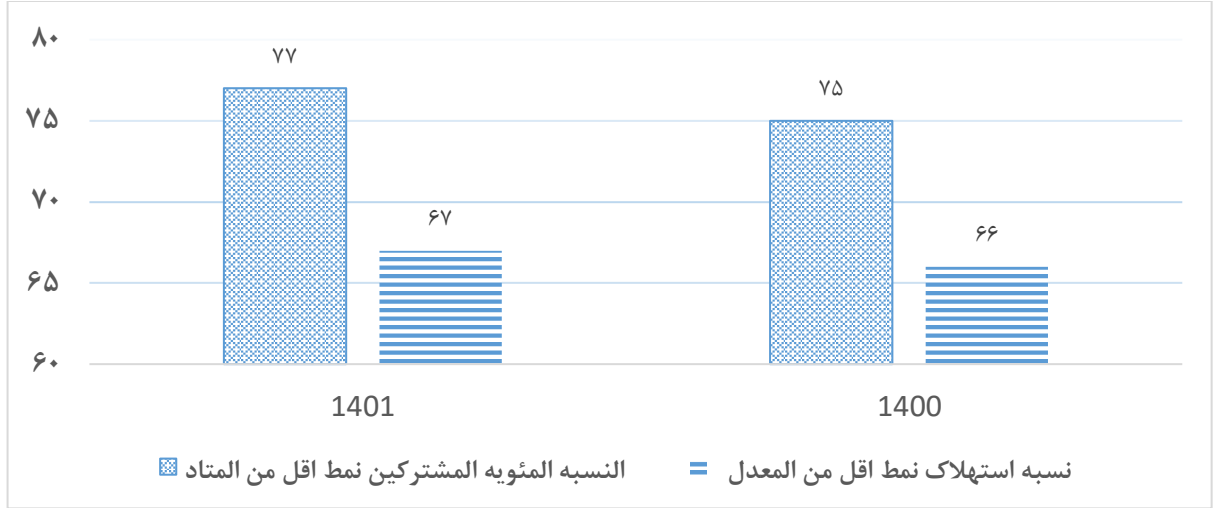
متوسط استهلاك الطاقة الشهري (كيلوواط في الساعة)	سعر الأساسي لكل كيلوواط ساعي في عام ٢٠٢١	سعر الأساسي لكل كيلوواط ساعي في عام ٢٠٢٢	النسبة المئوية للزيادة
٠-١٠٠	٧٩٤	٩١٣	١٤
١٠٠-٢٠٠	٩٢٣	١٠٦١	١٥
٢٠٠-٣٠٠	١٩٨٢	٢٢٧٨	١٥
٣٠٠-٤٠٠	٣٥٦٦	٤٦١٣	٢٩
٤٠٠-٥٠٠	٤٠٩٧	٧٦٨٨	٨٩
٥٠٠-٦٠٠	٥١٥٤	١٠٧٦٣	١٠٨

كما يمكن المشاهدة من الجدول ١، فإن تنفيذ نموذج التعرفة التصاعدي لا يقتصر على تمكين المشتركين من الحصول على نسبة دعم متفاوتة بناء على مستوى استهلاكهم، بل يمنح صانع السياسة القدرة على تطبيق نسب زيادة مختلفة على مجموعات الاستهلاك كل عام، مما يتيح دعم المشتركين ذوي الاستهلاك المنخفض. بالإضافة إلى ذلك، يعد أحد الأهداف الرئيسية لنموذج IBT تقليل استهلاك الكهرباء في القطاع المنزلي. يظهر الجدول ٢ أنه على الرغم من زيادة عدد المشتركين المنزليين بنسبة ٢.٤% في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١، فإن استهلاك الكهرباء انخفض بنسبة ٠.٦%، مما يشير إلى تحقيق الهدف.

جدول ٢. تغييرات في استهلاك للطاقة في الشريحة المنزلية

عام	الاستهلاك الطاقة (مليون كيلوات ساعة)	عدد المشتركين (ب الالف)	مصرف الطاقة بالنسبة لكل مشترك (الف كيلو واط ساعة)	نسبة النمو المئوية
٢٠٢١	٩٨٤٤٤	٣٠٨٨٥	٣١٨٨	٠.٦-
٢٠٢٢	١٠٠٢٣٣	٣١٤٤٥	٣١٤٧.٤	

كما يمكن المشاهدة في الرسم البياني ١ بوضوح، فإن تنفيذ هذه السياسة، ومن دون حدوث استياء اجتماعي نتيجة زيادة تعرفة الكهرباء، أدى إلى زيادة بنسبة حوالي ٢% في عدد المشتركين الذين يستهلكون الكهرباء بأقل من النمط المحدد.



الرسم البياني ١: مقارنة فعاليته تنفيذ نظام التعرف التصاعدي المتزايد